

أثر دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة على مستويات تمكين المرأة السعودية: الواقع والتحديات (دراسة استكشافية في ظل معطيات رؤية ٢٠٣٠)

هند عبدالله الرقيب

أستاذ المحاسبة المساعد- كلية إدارة الأعمال- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية

h.alreqib@tu.edu.sa

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.8.3.10>

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/٤/٢٢

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٠/٣/٩

المخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستويات تمكين المرأة بأنواعه المختلفة، وذلك من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المبنية على بيانات ثانوية مستقاة من برنامج "كفالة" الذي يعتبر أحد الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة، كما تم استخدام الأسلوب النوعي المبني على إجراء مقابلات شخصية مع ٢٠ رائدة أعمال من مختلف مناطق المملكة. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدوافع النفسية والمادية لها تأثير قوي في تحفيز سيدات الأعمال للبدء في مشاريعهن الخاصة بهن. أما فيما يخص مدى تأثير المشروع على مستويات تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي فقد اشارت النتائج إلى أهمية تأثير المشروع على تمكين المرأة الشخصي والاقتصادي بنسبة إجابات إيجابية تفوق ٥٠٪ في المؤشرات الثلاثة المستخدمة. أما بالنسبة لدور المشروع في تمكين المرأة اجتماعياً من حيث تحسين تعليم الأبناء وتقديم الخدمات المجتمعية فكانت الإجابات بنعم أقل من نسبة ٥٠٪.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة؛ دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ رؤية ٢٠٣٠.



المقدمة:

تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة من خلال رؤيتها ٢٠٣٠^١ إلى إحداث تغيير اقتصادي جذري لم تشهده المنطقة من قبل. كما ان أحد الجوانب الأساسية التي ركزت عليها الرؤية هي تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيماناً بأن المشروعات الكبيرة بحاجة إلى منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى النجاح المنشود. وهذا ما يعرف بالقاعدة الاقتصادية التي تقول "أن المشروعات الكبيرة لا تنمو ولا يكتب لها النجاح إذا لم يوجد هناك مشروعات صغيرة توفر لها احتياجاتها من المواد والخدمات وتشتري منتجاتها" (حسن، ٢٠٠٢، ص ٢٤). ولا يقتصر الاهتمام المؤخر بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على هذا السبب وإنما لأهميتها في توليد الوظائف وتحسين دخل الأسر مما يؤدي حتماً إلى تنمية الاقتصاد العام للدولة. وقد لوحظ مؤخراً زيادة الدعم من قبل مؤسسات المجتمع المدني في المملكة مثل: باب رزق جميل وصندوق المنوثة وبرنامج بادر وغيرها العديد وهينات الدولة المعنية بهذه المشروعات كنوع من المساهمة في تحقيق الهدف العام المرجو من هذه المشاريع مثل: "منشآت" لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تزامن تأسيسها مع إطلاق الرؤية.

من جانب آخر، تم تسليط الضوء في الأونة الاخيرة على حقوق المرأة والمناذاة بمسأواتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مع الرجل على حد سواء دون المساس بالفواتب الدينية الأساسية. وما نشهده اليوم من تطور كبير في هذا الجانب من خلال تمكين المرأة لتكون صاحبة قرار وتعيينها في عدد من الوظائف القيادية أكبر دليل على عزم الدولة لتنفيذ محاور رؤيتها الواعدة لما يصب في مصلحة المرأة السعودية ولا يؤثر في مكانتها الاجتماعية بل على العكس تمكينها في مجالات عدة يساهم إلى حد كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل ملحوظ (Saqib et al., 2016)، كما أثبتت بعض التقارير الاقتصادية في هذا المضمار ضعف الاقتصاديات التي لا تدعم تمكين المرأة (تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون، ٢٠١٨) والذي بدوره يضعف بعض

^١ يشار إليها بالرؤية باقي الدراسة

^٢ يمكن الاطلاع على قائمة المؤسسات الداعمة لهذا النوع من المشروعات من خلال هذا الرابط

المؤشرات ذات الصلة مثل الانتاجية والتنمية المستدامة. وتشير الاحصائيات إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية لا تتعدى ٢٨٪ حتى عام ٢٠١٦، وبمقارنتها مع الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة وأمريكا نجد الفارق كبير حيث تمثل مشاركة المرأة في سوق العمل ٨٣٪ حسب اخر احصائية مسجلة (موقع البنك الدولي)^٣، والجدير بالذكر أن الدول ذات الصادرات الكبيرة تشهد مشاركة المرأة بنسب عالية تصل إلى ٧٥٪ في سوق العمل كالفلبين والصين وغيرها من الاقتصاديات الناشئة. وهذا يؤكد أهمية مشاركة المرأة وتمكينها اقتصادياً.

هذا وقد سعت المرأة السعودية جاهدة على تطوير دخلها من خلال الخوض في مجال الاستثمارات والمشاريع الصغيرة ومن أبرز الامثلة هنا ما عرف مؤخراً بمسمى الأسر المنتجة والذي يعكس اهتمام المرأة بزيادة دخل الأسرة من خلال البدء بمشاريع متواضعة لتحسين الدخل. وهذا يدل على وعي المرأة السعودية ومواكبتها للتطور السريع على الصعيد الاقتصادي المحلي. ولكن من أهم الصعوبات التي تواجه هذه الفئة من صغار رائدات الأعمال هي الصعوبات التمويلية والحصة السوقية والشهرة وثقة العميل. ومن هنا جاءت توصيات مؤتمر المرأة العربية ٢٠١٦ المقام في الاردن بضرورة دعم مشاريع المرأة وتمكينها اقتصادياً وتطوير مهاراتها وتفعيل قدراتها. فالمرأة مورداً بشرياً ذو طاقة كامنة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل يعطل مسار التنمية الاقتصادية المستدامة كونها تمثل نصف المجتمع وتمهيشها يعني تمهيش نصف اقتصاد المجتمع. ويشير أحدث تقرير للهيئة العامة للإحصاء (المرأة السعودية شريك النجاح، ٢٠٢٠)^٤ إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء ارتفع بمعدل أكثر من خمس نقاط منذ عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٢٣٪.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف ملامح وصفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة بواسطة رائدات أعمال سعوديات وذلك من خلال استخدام بيانات مقدمة من برنامج "كفالة" والذي يعتبر أحد برامج دعم المشروعات في المملكة من خلال منح كفالة تسهل عملية الحصول على القروض البنكية لدعم وتأسيس المشاريع. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأداة لتعزيز مستويات التمكين بأنواعه للمرأة السعودية، على وجه الخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، ومدى مساهمة تلك المشاريع في النهوض بالمرأة وتمكينها، والتعرف على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تلك المشاريع ونقاط القوة والضعف والتحديات التي تواجهها من خلال استخدام أسلوب التحليل النوعي القائم على المقابلات الشخصية مع بعض رائدات الأعمال في المملكة.

مشكلة الدراسة:

وتكمن مشكلة الدراسة بأن هنالك العديد من القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المجتمع السعودي شكلت تحديات ومعوقات تحول دون التقدم الحقيقي للمرأة ومنها معوقات الحياة الأسرية، والسياسات والممارسات التنظيمية لصالح الرجل على المرأة، والحوافز الثقافية والاقتصادية وغيرها. لذلك كان لا بد من التركيز من الناحية العملية والتطبيقية على تحسين نوعية المشاريع المقدمة للمرأة وتقدير فاعلية العوامل المؤثرة عليها، وحث سبل زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل كوسيلة لتسريع وتيرة النمو وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن هنا تتجسد مشكلة الدراسة بصياغة التساؤلات التالية:

السؤال الأول: ما هي المحفزات التي تدفع المرأة السعودية للدخول في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

السؤال الثاني: ماهي التحديات التي تواجه المرأة السعودية عند الدخول لعالم المشاريع والأعمال؟

السؤال الثالث: ما دور دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية؟

أهمية الدراسة:

إن عملية تمكين المرأة أمر يحتاج إلى إجراءات سريعة تفتح لها نوافذ وعي جديدة بذاتها وتبني المجتمع لخلق تصورات عن أدوارها، لتحقيق الاستغلال الأمثل على المستوى القومي ورفع القدرة التنافسية لها في سوق العمل مما يؤدي للوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، في ظل اقتصاديات السوق والخصخصة والعولمة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة وفي الحد من الفقر ومنع الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة، فنحن نبحث لضمان أن يكون للمرأة صوت حقيقي في القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حتى تتمكن من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل، وأن ما نسعى إليه ليس مفهوم الاستقواء أو التنافس بل نسعى إلى التكامل مع الرجل في الحوار العام وصنع القرار الذي سيحدد مستقبل أسرهم وبلادهم، فالمرأة هي نصف المجتمع وأي تعطيل لدورها يعني تعطيل لنصف طاقة الأمة.

لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة كونها سوف تتناول دراسة قطاع مهم وهو المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تعتبر المشاريع المتوسطة والصغيرة أداة مهمة من أدوات نشر ثقافة العمل الحر والريادة، وهي أحد أفضل الوسائل لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين الرجال والسيدات، وخلق روح

³ <https://data.worldbank.org>

⁴ https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/tqrivr_lwvm_llmy_llmr_2020_1.pdf

المبادرة والتشغيل الذاتي، وتعتبر من أهم أدوات التنمية المستدامة والتي تساهم بدورها في إقامة توازن اقتصادي واجتماعي، وتزداد الدراسة أهمية في وقت نحن نفتقر به إلى دراسات اقتصادية مكثفة متعلقة بالمرأة السعودية، لذلك اعتمدت هذه الدراسة على طريقتين من طرق البحث العلمي، اعتمدت الطريقة الأولى على الأساليب الكمية بتحليل بيانات إحدى الجهات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة منذ عام ٢٠٠٦ لمعرفة ملامح عملية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومحدداتها. أما الطريقة الثانية المستخدمة في الدراسة اعتمدت على الأساليب النوعية وذلك باستخدام أسلوب المقابلة الشخصية مع عدد من المستفيدات من دعم المشاريع في المملكة حتى تتمكن من التعرف محاور التمكين للمرأة والتعرف على الإيجابيات والسلبيات لتلك المشاريع ومحاولة التوصل إلى نتائج وتوصيات لتطوير الإيجابيات وتجنب السلبيات وحتى يكون مجتمع الدراسة كمثل للاهتمام بتلك المشاريع ودعمها من كافة الجهات من القطاع العام والخاص في المملكة.

الدراسات السابقة:

- تعتبر دراسات المرأة في المملكة العربية السعودية متواضعة جداً خاصة فيما يتعلق بتمكينها سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً. وهذا ما حفز الباحثة لإجراء هذه الدراسة تزامناً مع الاهتمام المؤخر بقضايا المرأة السعودية في الوسط العربي والعالمي على حد سواء. على الصعيد العربي:
- أجرت الحموري (٢٠١٧) مؤخرًا دراسة حول تمكين المرأة السعودية اقتصادياً. وقد هدفت الدراسة التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، واستهدفت الدراسة عينة مكونة من (٩٣) مستفيدة من برامج المشروعات الصغيرة وطبقت استخدام الأسلوب الوصفي الاستقرائي من خلال استبانة تقيس مدى تأثير المشروعات الصغيرة على مشاركة المرأة السعودية في تنمية المجتمع. وخلصت الدراسة إلى أن برامج المشروعات الصغيرة تؤدي إلى دعم المرأة من الناحية المعنوية الانفعالية وذلك بتعزيز ثقها بنفسها ومن الناحية الاجتماعية من خلال زيادة مشاركتها في المجتمع والتعاون والعمل للمصلحة العامة وأخيراً من الناحية الاقتصادية من خلال زيادة دخل الأسرة وتعزيز المهارات والخبرات.
 - وتهدف دراسة سلامي وبية (٢٠١٣) إلى التعرف على مدى فعالية ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصادياً في الجزائر من خلال إجراء دراسة ميدانية على ١٣٢ سيدة أعمال. كما حلت الباحثتان نتائج الاستبانة من خلال عدة مسوغات مثل سمات السيدات المستفيدات من هذا المشاريع من حيث العمر والمستوى التعليمي والمستوى المعيشي، كما نظرت الدراسة في سمات المشروع مثل عمره، ورأسماله، وطريقة تأسيسه، وعدد العمال، ... الخ. وآخر جانب تم تحليله هو البيئة الاستثمارية والآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع على المرأة والأسرة والمجتمع. وأظهرت النتائج بأن هناك عدة معوقات تعرقل عملية استفادة المرأة من برامج الدعم الحكومي مثل الصعوبات الادارية والقانونية وصعوبات تتعلق بالجانب التسويقي، وأكدت الدراسة ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم السبل لتمكين المرأة اقتصادياً.
 - كما تهدف دراسة (Duflo 2012) تحليل النتائج لدراسات سابقة لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، وتؤكد ان العلاقة تبادلية بمعنى أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى المساواة بين المرأة والرجل والذي بدوره يعزز تمكين المرأة. كما أن تمكين المرأة اقتصادياً حتماً أحد عوامل التطور الاقتصادي للبلدان. وأوصت بضرورة تقديم الدعم اللازم للمرأة لتمتلك حصتها في السوق مثلها مثل الرجل لما له من آثار إيجابية على الدخل وتحسين المعيشة وتربية الأبناء وتعليمهم بشكل أفضل.
 - وفي دراسة (Akram et al. 2015) هدف الباحثون إلى تحليل العلاقة بين تمويل مشاريع المرأة الصغيرة والمتوسطة وبين تمكينها اجتماعياً واقتصادياً مستخدمين الاساليب الاحصائية لبيانات ١١٤ رائدة أعمال في منطقة كشمير. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمكين الاقتصادي الاجتماعي للمرأة. وفي دراسات مشابهة أكدت أن أحد العوامل المهمة للتمكين الاقتصادي للمرأة هو ما يسمى بالتمويل الصغير والذي بدوره يصب في مصلحة التنمية المستدامة للاقتصاديات الضعيفة نسبياً (Cohoon.et.al. 2012, Mohanty, 2004).
 - كما أشارت دراسة (Addae-Korankye and Abada 2017) إلى أنه بالرغم وجود علاقة قوية بين تمويل المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً في غانا، إلى أن الدراسة أشارت إلى ان جزء من العينة أكد انتقال المرأة إلى وضع اسوء اقتصادياً بعد حصولها على التمويل والذي يعزى ربما إلى قلة الخبرة أو سوء الإدارة أو بعض العوائق الخاصة بالمجتمع نفسه في مثل هذه الحالات.
 - وفي إطار مشابه، تهدف دراسة (Gupta and Basak 2016) إلى التعرف على مدى مساهمة البنوك التجارية في تمكين المرأة في الهند من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. واستخدمت الدراسة الطرق الاحصائية وتحليل بيانات ٥٢ مستفيدة و ٩ مستفيدين مشاركون في المشاريع من فئة الذكور. وخلصت الدراسة إلى أن البنوك التجارية تميل إلى دعم المشاريع المشتركة بين المرأة والرجل أكثر من دعمها للمشاريع النسوية للملكة وحيدة والذي ربما يعزى لعدم الثقة في امكانيات المرأة وقدراتها. كما أشارت الدراسة ان المرأة تواجه صعوبات في الحصول على الدعم المالي من منافذ أخرى غير البنوك التجارية.

١. تمكين المرأة: المفهوم والواقع

تسعى الدول الهادفة لتنمية اقتصادها إلى تسهيل عملية التمكين ونشرها في المجتمع بجميع أفرادها ليكون لهم الحق في المشاركة واتخاذ القرار. ويعرف "التمكين" عموماً بتوسيع قدرة الأشخاص على اتخاذ خيارات حياتية استراتيجية (Kabeer, 2016)، أما مصطلح "تمكين المرأة" فهو يعتبر من المصطلحات المستحدثة في الأونة الأخيرة لا سيما في الوطن العربي. كما أنه يعتبر من المصطلحات المعقدة لعدم وجود تعريف متفق عليه بين الباحثين وذوي الاختصاص (Islam et al., 2014). يُعرف التمكين بقدرة المرأة وحرية اختيارها في اتخاذ القرارات، كما يعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بزيادة فرص تملكها للموارد الاقتصادية والمشاركة في الأنشطة المولدة للربح ومنحها الحرية الاقتصادية الكاملة (Dangol, 2010). وتعرفه سلامي وبية (٢٠١٣: ٥٠) بأنه "العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية"

وتؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ان التمكين الاقتصادي للمرأة شرط اساسي للتنمية المستدامة، محققا بذلك أحد أهداف الانمائية للألفية الذي وضعت بنوده الامم المتحدة عام ٢٠١٥. فقد نص الهدف الثالث من هذه الاهداف على تعزيز تمكين المرأة وتحقيق العدالة الجندرية (The Millennium Development Goals Report, 2015). وليس مستغرباً أن يكون البنك الدولي هو أول من استخدم مصطلح التمكين عام ٢٠٠٦، والذي تضمن أنواع التمكين بين فئات المجتمع (الفقير والغني- المرأة والرجل- العاملين وغير العاملين ... وغيرهم) وأشار التقرير أن عدم المساواة بين أحد هذه الفئات هو تعطيل لعجلة التنمية الاقتصادية مؤكداً بذلك على ضرورة اعطاء الفرص للفئات الضعيفة نسبة إلى الفئات ذات المركز الاقوى، كما أشار إلى أن تمكين المرأة يعني أن يسخر السوق لها وان يكون لها القدرة على المنافسة (World Bank Report, 2006)

ويمكن القول بأن التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية يكمن في تقديم الدعم اللازم لها لتكون صاحبة قرار استثماري وتأهيلها معنوياً ومادياً لتكون جزءاً أساسياً من النسيج الاقتصادي السعودي. الجدير بالذكر هنا، أن المنظمات والدول وهيئة الامم المتحدة تواجه تحديات كبيرة تعيق عملية نضوج تمكين المرأة بكل أبعادها والتي تؤثر بشكل مباشر على التنمية البشرية المستدامة كون المرأة تمثل عامل فاعل في المجتمع. ومن المؤكد أن مبادرات دعم المرأة وتمكينها شهدت نقلة كبيرة في المملكة العربية السعودية في العقد الأخير إلا أنه ما زال هناك عوائق وصعوبات يفرضها المجتمع ضد المرأة. تشير الاحصائيات إلى أن المرأة السعودية حاصلة على نصف الفرص الحاصل عليها الرجل في مجال العمل (شكل رقم ١) كما أنها تتقاضى أجر أقل بكثير من أجر الرجل (شكل رقم ٢) بالرغم من عملها عدد ساعات عمل مثلها مثل الرجل (شكل رقم ٣) (المصدر: الهيئة العامة للإحصاء). لذلك لإتمام عملية تمكين المرأة السعودية بنجاح لابد أولاً من إزالة العوائق بجميع أنواعها (تشريعية، اقتصادية، اجتماعية ... الخ) ومن ثم تقديم الدعم اللازم لها والتسهيلات التي تؤدي إلى زيادة فرص المرأة ومشاركتها في شتى المجالات (آل عوض، ٢٠١٤).

المشتغلون السعوديون حسب المجموعات الرئيسة للمهن ٢.١٧

جدول ٤

Main Occupation	المجموعات الرئيسة للمهن		
	إجمالي	إناث	ذكور
1. المهندسون والمديرون ومدراء الأعمال	141,210	39,695	101,515
2. المتخصصون في المهن الفنية والفنية	139,916	43,860	96,056
3. الفنيون في المهن العلمية والفنية والتكنولوجية	185,825	66,543	119,282
4. المهن الطبية	480,630	199,309	281,321
5. مهن البيع	208,225	96,624	111,601
6. مهن الخدمات	336,212	46,351	289,861
7. مهن الزراعة وتربية الحيوانات والصيد	4,032	525	3,507
8. مهن المعادن المعدنية والتعدين والنفط	28,930	6,761	22,169
9. مهن الهندسة الأساسية والتصنيع	202,817	16,555	186,262
Total	1,726,987	516,222	1,210,765

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

شكل (١): فرص المرأة السعودية في المهن مقابل الرجل

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2017. https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/employment_and_wages_survey_2017_ar.pdf

متوسط الأجر للمشتغلين السعوديين حسب الجنس والمجموعات الرئيسية للمهن ٢.١٧

جدول ١٠

Economic Activity	الجملة Total	إناث ذكور Female Male		المجموعات الرئيسية للمهن
1 Lawmakers, Directors and business Managers	11,368	5,246	13,762	1 المشرفون والمديرون ومديرو الأعمال
2 Specialists in Professional, Technical and Humanitarian	13,631	8,479	15,983	2 الاختصاصيون في المجالات العلمية
3 Technicians in Professional, Technical and Humanitarian	7,765	6,053	8,720	3 الفنيون في المجالات العلمية والفنية
4 Occupations of Clerical	6,389	4,490	7,734	4 المهن الكتابية
5 Occupations of Sales	4,396	3,761	4,946	5 مهن البيع
6 Occupations of Services	5,961	4,334	6,221	6 مهن الخدمات
7 Occupations of Agriculture, Animal Husbandry & Fishing	5,145	3,648	5,369	7 مهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد
8 Occupations of Industrial, Chemical Operations and Food	8,197	4,023	9,470	8 مهن العمليات الصناعية والكيميائية
9 Occupations of Supporting Basic Engineering	6,520	4,006	6,745	9 المهن الهندسية الأساسية المساعدة
Total	7,372	4,939	8,388	الجملة

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

شكل (٢): متوسط أجر المرأة السعودية في المهن مقابل الرجل

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٧) https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/employment_and_wages_survey_2017_ar.pdf

متوسط ساعات العمل الشهرية للمشتغلين السعوديين حسب النشاط الاقتصادي ٢.١٧

جدول ١٢

Economic Activity	المتوسط AVG	إناث ذكور Female Male		النشاط الإقتصادي
1 Agriculture, forestry and fishing	223	220	225	1 الزراعة والحراجة وصيد
2 Industrial Sector	195	190	200	2 قطاع الصناعة
3 Construction	205	205	205	3 التشييد
4 Trade, Accommodation and Food	252	244	260	4 التجارة والإقامة والطعام
5 Transportation, Information & communication	210	200	220	5 النقل والمعلومات
6 Financial, Insurance & Real estate	197	195	198	6 المال والتأمين والعقار
7 Professional, scientific and technical activities	196	200	192	7 الأنشطة المهنية والعلمية
8 Administrative and support service activities	215	230	200	8 الخدمات الإدارية وخدمات
9 Education	178	180	176	9 التعليم
10 Human health and social work activities	198	195	200	10 صحة الإنسان والعمل
11 Arts, entertainment and recreation	158	165	150	11 الفنون والترفيه والتسلية
12 Other service	179	177	180	12 الخدمات الأخرى
AVG	200	200	201	المتوسط

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics

شكل (٣): متوسط ساعات العمل للمرأة السعودية في المهن مقابل الرجل

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (٢٠١٧) https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/employment_and_wages_survey_2017_ar.pdf

وعند الحديث عن المعوقات التي تواجه المرأة السعودية لا بد أن نستعرض مجالات تمكين المرأة السعودية كما توصلت إليها بن شلهوب (٢٠١٥): أولاً: التمكين التعليمي ويرتكز على زيادة مشاركة المرأة في النظام التعليمي ومنحها الأحقية الكاملة بالوصول إلى أعلى درجات التعليم، ويعتبر هذا الجانب خالي من العوائق إلى حد ما خصوصاً في المرحلة الزمنية الأخيرة التي شهدت نقلة نوعية من خلال منح المرأة السعودية الفرصة للتعليم مثلها مثل الرجل سواء داخل أو خارج المملكة. ولهذا السبب تم استبعاد التمكين التعليمي من محاور هذه الدراسة. ثانياً: التمكين الاقتصادي والذي يعني بمشاركة المرأة في سوق العمل سواء من خلال شغلها للوظائف الملائمة أو من خلال كونها صاحبة مشروع. وتظهر العوائق في هذا المجال من خلال نظرة المجتمع لبعض المهن بأنها غير لائقة للمرأة أو عدم ثقة أصحاب العمل بقدرة المرأة أو من خلال عدم المساواة في الأجر مع الرجل. أما العوائق التي قد تواجه المرأة صاحبة المشروع، فتتمثل في محدودية الدعم المالي الممنوح لها إما لعدم ثقة في مهاراتها أو قدرتها على إدارة المشروع، أو محدودية أنواع المشاريع التي تفضل المرأة السعودية الدخول بها لتقتصر على مشاريع التعليم الخاص والتجميل والخياطة وغيرها من المجالات التي تهتم المرأة. ثالثاً: التمكين الشخصي والذي يعني الأخذ بيد المرأة ومعاونتها على مواجهة بعض الاتجاهات الفكرية السلبية والتيارات المعادية لتمكينها ويكمن العائق هنا في مدى أهمية تقديم برامج دعم

لتنمية المرأة في هذا المجال وتعزيز شخصيتها وتسهيل عملية التواصل بينها وبين مؤسسات المجتمع المختلفة. رابعاً، التمكين السياسي والذي يقوم على مبدأ منح المرأة الفرصة للوصول إلى المناصب القيادية والمشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة على المجتمع والدولة ككل. وشهدت المملكة مؤخراً تطوراً كبيراً في هذا المجال من خلال السماح للمرأة للمشاركة في مجلس الشورى واستحداث بعض المناصب القيادية في الجامعات السعودية والذي بدوره عمل على توسيع نطاق مشاركة المرأة السعودية في اتخاذ القرار. خامساً: التمكين الاجتماعي والذي يتركز على تغيير بعض القيم والمعتقدات التي تحول دون تمكين المرأة ومشاركتها في المجتمع. ومن أهم العوائق التي تبرز في هذا المجال العوائق الاجتماعية الشخصية مثل قيود الزوج والأسرة وبعض ردود فعل المجتمع تجاه تمكين المرأة اجتماعياً مثل قيادتها للسيارة في الأونة الأخيرة.

٢. مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعتبر مصطلح التمكين مصطلح واسع بحيث يمكن ان يستخدم عدة استخدامات تبعاً للغرض من استخدامه. لذلك قياس كلمة التمكين قد يكون صعب إلى حد ما ولا بد من توضيح نطاق التمكين ليكون قابلاً للقياس. ولتحقيق هدف الدراسة لا بد من قياس التمكين الاقتصادي للمرأة، فقد استعرضت الدراسات السابقة عدة مقاييس للتمكين الاقتصادي. من أهم الدراسات في هذا المجال دراسة (Kabeer, 1999)؛ فقد استخدم الباحث ثلاث معايير أساسية للتمكين: (١) الموارد وتشمل جميع أنواع الموارد سواء كانت مادية أو اجتماعية أو بشرية، والتمكين هنا يعني بذلك سهولة الوصول إلى جميع أنواع الموارد المتاحة وان يكون للشخص الحصة العادلة في التخصيص من هذه الموارد. (٢) الحرية^٥ وتعني قدرة الأفراد على تحدي أهدافه والتصرف بناء على ذلك، فالوصول على الموارد فقط لا يمنح التمكين الكامل حيث يكمن الدعم الحقيقي في كيفية تسهيل عملية استخدامهم لتلك الموارد بناء على حرية اتخاذ القرار حيال هذا الاستخدام. (٣) الإنجازات التي تتحقق إذا ما استخدمت الموارد الأمثل لتحقيق الأهداف مع وجود الحرية في اتخاذ القرار.

ويمكن القول أن الثلاثة معايير السابقة الذكر لها أهمية قصوى ويجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في المجتمعات. فكثير من المجتمعات تتحدث نظرياً عن تمكين المرأة اقتصادياً وقد توفر الموارد اللازمة بجميع أنواعها ولكن تكمن المشكلة الحقيقية في توفير الدعم المستدام والاختصاص للمرأة لتصل للإنجاز المأمول.

من جهة أخرى، يمكن اختصار ابعاد التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال النواخذ التالية:

١. مساعدة المرأة على إيجاد الوظيفة الملائمة لها وأن يكون لها حصة في سوق العمل مثلها مثل الرجل.
٢. دعم مشاريع المرأة الاقتصادية وتسهيل الإجراءات لها واستمرارية الدعم حتى ما بعد انشاء المشروع.
٣. تأهيل المرأة وتنميتها من خلال برامج التنمية البشرية التطويرية في مجالات الأعمال والوظائف المختلفة.
٤. تقديم الاعانة النقدية أو العينية لفئة السيدات ذوي الحاجة مثل الارامل والمطلقات والعاطلات عن العمل.

٣. مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية الشاملة وتحقيق التكامل بين القطاعات المختلفة. ولأهميتها في رفع الناتج المحلي وتوفير الفرص الوظيفية سعت الدول جاهدة لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير الأجهزة التمويلية اللازمة لتشغيلها وتحقيق مستويات جيدة في التنمية الاقتصادية. ويعتبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المعوقات التي تقف امام تنمية هذا القطاع، فقد أشار البنك الدولي إلى ان نسبة ٧٠٪ من هذه المشاريع تفتقر إلى الحصول على التمويل اللازم. وهذا ما دفع حكومة المملكة العربية السعودية للتركيز على هذا القطاع وتضمينه في رؤية ٢٠٣٠ والتي اشارت إلى ضرورة رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪. وتختلف معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرف الاتحاد الأوربي قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتلك التي عدد موظفيها يتراوح بين ١-٢٥ وجمالي إيرادات لا تتجاوز ٥٠ مليون يورو. وتحدد الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية معايير لتصنيف قطاع هذه المنشآت حسب ثلاث مستويات؛ (١) منشآت متناهية الصغر ويتراوح عدد موظفيها من ١-٥ وإيراداتها لا تتجاوز ٣ مليون ريال سعودي. (٢) منشآت صغيرة يتراوح عدد موظفيها من ٦-٤٩ وإيراداتها تتراوح من ٣ إلى ٤٠ مليون ريال سعودي. (٣) منشآت متوسطة يتراوح عدد موظفيها من ٥٠-٣٤٩ وإيراداتها تتراوح بين ٤٠-٢٠٠ مليون ريال سعودي. وتقوم هذه الدراسة على تحليل بيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط.

إجراءات الدراسة:

تقوم الدراسة على استخدام نوعين من أساليب البحث العملي وهي (١) الأسلوب الكمي من خلال تحليل بيانات ثانوية خاصة بإحدى المؤسسات الداعمة لمشاريع المرأة سواء الصغيرة أو المتوسطة وهي برنامج "كفالة". والهدف من إجراء التحليل الإحصائي لهذه البيانات هو التعرف على ملامح عملية

^٥ ذكر المعيار في دراسة (Kabeer, 1999) باللغة الإنجليزية (agency) والمصطلح يمكن ان يترجم لعدة معاني مثل القوة، الوكالة، الكفالة ولكن رأت الباحثة ان اقرب ترجمة لمعنى المصطلح وربطه بالفرص من ذكره هو الحرية.

دعم المشاريع ومحدداتها والعوامل المؤثرة عليها، كما يهدف التحليل الإحصائي إلى معرفة مواصفات رائدات الأعمال من النواحي الاجتماعية والتعليمية وأنواع القطاعات التي تفضل المرأة السعودية الدخول إليها والاستثمار من خلالها. شملت البيانات المستخدمة عينة عشوائية من المستفيدات من جميع أنحاء المملكة حيث بلغ عدد المستفيدات (٢٤٩) مستفيدة منذ عام ٢٠٠٩. (٢) الأسلوب النوعي من خلال إجراء مقابلات عبر الهاتف مع ٢٠ رائدة أعمال من عدة مناطق في المملكة ومستفيدات من عدة جهات داعمة وذلك للوقوف على أهم التحديات التي واجهتهن سواء قبل الاستفادة من الدعم أو أثناء إجراءات الحصول على أي نوع من أنواع الدعم أو ما بعد البدء بالمشروع. والهدف الأساسي من إجراء المقابلات يكمن في اكتمال الصورة المستخرجة من تحليل البيانات الرقمية وإثراء الدراسة بالنتائج النوعية التي لا يمكن الحصول عليها من خلال الأرقام فقط. فقد شملت المقابلات الشخصية على معلومات عن أهم التحديات والعقبات التي تواجه رائدة الأعمال السعودية سواء في الماضي أو الحاضر. لذلك تم اختيار عينة المقابلات لتكون مزيج بين من استفدن من دعم المشاريع قبل عام ٢٠١٠ ومن استفدن من الدعم خلال العقد الأخير الذي شهد نقلة كبيرة في عملية تمكين المرأة. كما شملت المقابلات على معلومات حول التمكين بأنواعه للمرأة وخاصة التمكين الاقتصادي والذي هو محور اهتمام الباحثة والذي يصعب الحصول على مؤشرات من خلال البيانات الرقمية فقط.

صدق أداة الدراسة:

تم عرض بنود المقابلة على ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بكلية إدارة الأعمال بجامعة الطائف، وقد تم حذف بعض الفقرات بناء على الملاحظات المرسله من قبلهم كما تم إجراء بعض التعديلات على بنود المقابلة الشخصية.

ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معادلة هولستي (Holsti, 1969) الملائمة في حالة البحوث النوعية التحليلية، حيث تم تحليل المقابلات من قبل زميل في التخصص وتمت مقارنته بتحليل الباحثة وتم احتساب عدد مرات الاتفاق بين التحليلين مقسوما على عدد البنود الاجمالي وكانت نسبة الثبات ٨٣٪ وهي نسبة مقبولة لغرض إجراء الدراسة.

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج الكمية:

اشتملت العينة المستقاة من مصادر المعلومات الثانوية ٢٤٩ مشروع مملوك بواسطة سيدات سعوديات، حيث تغطي العينة الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٧. يوضح جدول رقم (١) بان متوسط صافي الأرباح المجنية من هذه المشروعات ١,٩٨٠,٠٠٠ ريال. كما تشير العينة إلى أن متوسط صافي الربح قفز قفزات كبيرة ملحوظه خلال العقد الأخير حيث بلغ متوسط صافي الربح ٦٦٠٠ ريال فقط في عام ٢٠٠٩ بينما بلغ نصف مليون تقريبا بنهاية عام ٢٠١٧. كما يوضح جدول رقم (١) أن متوسط قيمة التمويل الممنوح لمشاريع نسوية بلغ ٩٧٢,٠٠٠ ريال وذلك من خلال بنوك سعودية مختلفة والذي قد يصل إلى ١٠ مليون ريال كحد أقصى ٥٠ ألف ريال كحد أدنى. وتتمثل طريقة الدعم في العينة المختارة عن طريق تقديم ضمانات لسيدات الأعمال لتمكينهم من الحصول على تسهيلات تمويلية من البنوك لمدة تصل إلى ٧٦ شهر في بعض الحالات. كما بلغ متوسط مبلغ الضمانات المقدمة ٥٩٤,٠٠٠ ريال وحد أعلى ١,٦٠٠,٠٠٠ ريال.

جدول (١): البيانات الإحصائية لمتغيرات العينة

القيم بالآلاف الريالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
صافي الأرباح	١٩٨٠	٣٩٤٥	٢٢٩٩٧	٠
قيمة التمويل	٩٧٢	١٠٨١	١٠,٠٠٠	٥٠
دعم اخر (كفالة)	٥٩٤	٤٥٨	١٦٠٠	٢٨

ويشير جدول رقم (٢) إلى نوعية المشروعات التي تميل إليها رائدة الأعمال السعودية، حيث تمثل المشاريع التجارية أعلى نسبة ظهرت في العينة المختارة، حيث شكلت ٤٦٪ (١١٥ مشروع تجاري من أصل ٢٤٩ مشروع) من اجمالي القطاعات التي تخوضها المرأة. وتشمل المشروعات التجارية الملابس الجاهزة والتجميل وكافة أنواع السلع الاستهلاكية. وربما يرجع سبب ارتفاع نسبة المشاريع التجارية لسيدات الأعمال لمرونتها واتساع مجالاتها بحيث تستطيع المرأة تغيير نشاطها إذا لم تنجح في مجال معين.

^٦ يعزى انخفاض متوسط الأرباح إلى عدم توفر البيانات لبعض الشركات عام ٢٠٠٩.

كما يأتي قطاع البناء والتشييد في المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى ١٦,٥٪ (٤١ مشروع) تقريباً من إجمالي العينة وهو الأمر المستغرب إلى حد ما كون المرأة السعودية لديها ميول للدخول في مشاريع المقاولات ومواد البناء. وقد يرجع ذلك إلى حقيقة أن المرأة في بعض الأحيان تتزامن مع الزوج أو الأب أو الأخ بمشروع من هذا النوع بحيث يقوم الرجل بإدارته، وهو الأمر الذي ظهر أيضاً عند إجراء المقابلات الشخصية عندما صرحت أكثر من سيدة أعمال بأنها صاحبة رأس المال بينما زوجها (أو والدها) هو صاحب الفكرة الأساسية للمشروع وهو الذي يديره. كما مثل قطاع التعليم والصحة نسبة ١٣٪ من العينة وقطاع الصناعة ١٠٪.

جدول (٢): توزيع المشاريع النسوية حسب القطاع

النسبة المئوية	التكرار	القطاع
١٦,٥٪	٤١	البناء
٥,٦٪	١٤	الأعمال
٤٦,٢٪	١١٥	التجارة
١٣,٣٪	٣٣	خدمات اجتماعية (تعليم وصحة)
١٠٪	٢٥	الصناعة
٠,٨٪	٢	بتروك ومعادن
٤,٤٪	١١	سياحة وترفيه
٢,٨٪	٧	النقل
٠,٤٪	١	الخدمات
١٠٠	٢٤٩	اجمالي

ثانياً: النتائج النوعية

١. مجتمع العينة وخصائصها

يشمل مجتمع العينة جميع رائدات الأعمال لمشروعات صغيرة ومتوسطة في المملكة العربية السعودية، تم اختيار عينة مكونة من ٢٠ رائدة أعمال سعودية تم اختيارهن بطريقة العينة العشوائية البسيطة من مختلف مناطق المملكة، وحرصت الباحثة على توزيع العينة بشكل يغطي إلى حد كبير كافة الخصائص المطلوبة في الدراسة. ويرجع قلة عدد العينة إلى صعوبة إجراء المقابلات مع السيدات السعوديات فقد اشتمل العدد الأولي على ٥٠ رائدة أعمال إلا أن الموافقة على إجراء مقابلة شخصية والمساهمة في هذا البحث اقتصر على ٢٠ رائدة أعمال فقط. وتستخدم الباحثة أسلوب المقابلة المهيكلية في جزء منها واتخاذ أسلوب المقابلة غير المهيكلية في بعض النواحي التي تحتاج اجابات ذات طابع خاص بكل رائدة أعمال بناء على تجربتها الخاصة. ويظهر في الجدول (٣) توزيع أفراد العينة من حيث العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، التخصص في مجال الأعمال، الخبرة العملية والتوزيع الجغرافي للمشروعات. وقد أشارت العينة إلى أن أقل عمر في العينة هو ٢٦ عام وأكبر عمر هو ٦٠ عام، وأشارت المؤشرات الإحصائية للعينة بأن متوسط العمر للعينة هو ٣٩ عام. أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فتظهر العينة أن أغلبية رائدات الأعمال هن متزوجات بنسبة ٤٠٪ من إجمالي عدد العينة المختارة بينما تشكل الأراجل النسبة الأقل في العينة بواقع ١٥٪ من إجمالي عدد العينة (جدول رقم ٣).

كما يوضح الجدول رقم (٣) أن أغلبية رائدات الأعمال هن من فئة الجامعيات بنسبة ٨٠٪، الأمر الذي يشير إلى حرص المرأة السعودية على إكمال تعليمها الجامعي مقارنة بما كان في السابق نتيجة لما تشهده المملكة من نقلات نوعية في شتى المجالات وأهمها التعليم ودعم المرأة في هذا المجال على وجه الخصوص. هدفت الدراسة أيضاً إلى معرفة ما إذا كان هناك هنا ارتباط بين زيادة الأعمال والتخصص في مجال الأعمال، وأوضحت العينة أن الأقلية متخصصة في مجال الأعمال بنسبة ٣٠٪. الأمر الذي يعني أن المرأة السعودية تدخل مجال الأعمال والمشاريع دون النظر إلى التخصص في المجال. أما بالنسبة للخبرة في مجال الأعمال والتي تعني أن رائدة الأعمال لديها أكثر من مشروع أو مشاريع سابقة فقد أشارت العينة إلى أن العدد الأكبر في العينة ليس لديهم خبرة في المجال بنسبة ٦٥٪.

جدول (٣): الخصائص العامة لعينة الدراسة

المتغيرات	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية
العمر	من ٢٥-٣٥	١٠	٪٥٠
	من ٣٦-٤٥	٤	٪٢٠
	من ٤٦-٥٥	٣	٪١٥
	من ٥٦-٦٥	٣	٪١٥
الحالة الاجتماعية	عزباء	٥	٪٢٥
	متزوجة	٨	٪٤٠
	مطلقة	٤	٪٢٠
	أرملة	٣	٪١٥
المستوى التعليمي	جامعي	١٦	٪٨٠
	أقل من الجامعي	٤	٪٢٠
التخصص في الأعمال والمشاريع	متخصص	٦	٪٣٠
	غير متخصص	١٤	٪٧٠
الخبرة العملية	لديها خبرة	٧	٪٣٥
	ليس لديها خبرة	١٣	٪٦٥
التوزيع الجغرافي للمشاريع	مدن كبيرة	١٢	٪٦٠
	مدن متوسطة	٣	٪١٥
	مدن صغيرة	٥	٪٢٥
مجالات المشاريع	تجارية*	١٠	٪٥٠
	تعليمية	٦	٪٣٠
	صناعية	٣	٪١٥
	عقارات	١	٪٥
المجموع		٢٠	٪١٠٠

*التجارية تشمل الاستيراد وتصدير- تجارة جملة وتجزئة - تجميل.

وأشار التوزيع الجغرافي للعينة أن أغلبية رائدات الأعمال يمارسن أنشطتهن في المدن الكبيرة كالرياض والدمام وجدة بنسبة ٦٠٪، الأمر الذي يشير إلى أن العامل الجغرافي قد يكون مهم لنجاح المشروع من وجهة نظر رائدة الأعمال. كما تنوعت مجالات المشاريع لأفراد العينة حيث مثلت المشاريع التجارية نصف العينة بينما تأتي المشاريع التعليمية بالمرتبة الثانية بنسبة ٣٠٪ ويلها المشاريع الصناعية بنسبة ١٥٪، بينما وجد مشروع واحد فقط في مجال العقارات.

٢. مناقشة النتائج

● نتائج الاجابات على السؤال الأول - الدوافع التي تحفز المرأة السعودية للدخول في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة تم تقسيم أنواع الدوافع التي يمكن ان يكون لها تأثير في تحفيز المرأة السعودية للدخول في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث أنواع (الوقفي وقواسمة، ٢٠١١):

١. دوافع مادية: وتعتبر الأهم في التصنيف بين أنواع الدوافع الأخرى، حيث يعتقد ان الدافع المادي يختبئ غالباً خلف افتتاح أي مشروع. ومن المؤكد ان رغبة الفرد في زيادة مستوى دخله وتنوع مصادر الدخل من أهم ما يشغل الفرد في المجتمعات الحديثة خصوصاً في ظل التغيرات الاقتصادية في معظم الدول ومنها المملكة العربية السعودية. يأتي ذلك مصاحباً لمشكلة البطالة التي خلفت الكثير من الشباب والشابات للبقاء دون عمل مما أدى إلى ظهور الحاجة الماسة إلى التفكير في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما ان الدول ومنها المملكة اصبحت تفضل توجه الفرد لتكوين دخله الخاص به عن توظيفه وهو السر وراء ازدهار الاقتصاد في بعض الدول. لذلك ركزت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على هذا الجانب وبدأت بتقديم عدة أنواع من الدعم لرواد الأعمال وذلك بتأسيس هيئات تنظم عملية دعم الأفراد في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٢. دوافع نفسية: نظراً لأهمية العوامل النفسية المحفزة لتحقيق هدف ما، فقد تم اتخاذها كثاني أهم محفز قد يكون خلف انشاء مشروع لدى السيدة السعودية. فالحاجة إلى تقدير الذات والرضا عن النفس موجودة لامحالة لدى الكثير من رائدات الأعمال. وقد يكون الدافع المادي ليس وحده المحفز للدخول في عالم المشاريع حيث ان بعض رائدات الأعمال لديهن ثروة كبيرة ولسن بحاجة إلى زيادة الدخل. من هنا تظهر أهمية الدافع النفسي وراء بناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتم اتباع دراسة (Argyle, 2008) من حيث مناقشة أفراد العينة حول الدوافع النفسية والتي من أهمها تقدير

الذات، وفقاً للدراسة هناك أربعة عوامل رئيسية تؤثر على تقدير الذات، وهي: ردة فعل الآخرين اتجاه الشخص، والأدوار الاجتماعية، والمقارنة مع الآخرين، وتحديد الهوية.

٣. دوافع اجتماعية: لا تقل أهمية الدوافع الاجتماعية عن باقي الأنواع. ويقصد بها هنا البيئة الاجتماعية التي تولد الأفكار للمشاريع الريادية ونوعية الدعم المعنوي المقدم من الأسرة وما إذا كان هناك تحديات اجتماعية مثل نظرة المجتمع لكون المرأة صاحبة مشروع مما قد يشكل نوع من الاستقلالية لها عن الرجل، الأمر الذي قد ترفضه بعض الثقافات في مناطق معينة.

استخدمت الباحثة في هذا الجزء أسلوب لكرت الخماسي في الاجابات لمعرفة درجة قوة العامل بحيث اعطيت الاجابات الأوزان التالية: (٥) أوافق بشدة (٤) أوافق، (٣) محايد، (٢) لا أوافق، (١) لا أوافق بشدة. كما تم اتباع المعادلة التالية لتصنيف درجة قوة أو ضعف العامل (ابراهيم وابو زيد، ٢٠١٢):

طول الفئة = المدى / عدد الفئات (ضعيف - متوسط - قوي)

المدى = أكبر قيمة لفئات الاجابة - أصغر قيمة لفئات الاجابة

المدى = ١-٥ = ٤

وبالتالي يكون مقدراً الفرق بين الفئة والفئة التي تليها = $3/4 = 0.75$

وبناء على ما سبق يكون تصنيف اجابات العينة على السؤال الأول كالتالي:

- مستوى تأثير الدافع ضعيف - المتوسط الحسابي يتراوح بين (١,٠٠٠-٢,٣٣)
- مستوى تأثير الدافع متوسط - المتوسط الحسابي يتراوح بين (٢,٣٤-٣,٦٧)
- مستوى تأثير الدافع قوي - المتوسط الحسابي يتراوح بين (٣,٦٨-٥,٠٠٠)

جدول (٤): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للدوافع التي تحفز المرأة السعودية للدخول في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الترتيب	نوع الدافع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى تأثير الدافع
١	دوافع نفسية	٤,٢٥	٠,٧٩	قوي
٢	دوافع مادية	٣,٩٠	١,١١	قوي
٣	دوافع اجتماعية	٢,٨٠	١,١٥	متوسط

يتضح من جدول رقم (٤) ان الدوافع النفسية تأتي في المرتبة الأولى من حيث التأثير حيث أن لها دور كبير في تحفيز المرأة السعودية للدخول في عالم المشاريع حيث بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٥ بانحراف معياري ٠,٧٩. وهذا يعني أن عوامل تقدير الذات والثقة بالنفس والصورة الذاتية لها تأثير كبير على سيدات المجتمع السعودي وقد يعزى ذلك إلى الاهتمام الكبير الممنوح للمرأة في السنوات الاخيرة ودعمها في شتى المجالات.

من الجدير بالذكر أن بعض أفراد العينة ذكروا أن "تقدير الذات أصبح عالي جداً بعد الدخول في عالم المشاريع" كما ذكرت إحدى رائدات الأعمال بأنها كانت تعاني من الخجل وقلة الثقة بالنفس مما أثر على دخولها في عالم المشاريع في بداية الأمر وعانت من صعوبات وتعثر في المشروع بسبب هذا الأمر على حد قولها ولكنها أصرت على الاستمرار وقامت بتطوير نفسها من خلال حضور الدورات الخاصة بتطوير الذات إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن حيث يعتبر مشروعها من المشاريع الناجحة حالياً.

ومن مخرجات إحدى المقابلات المثيرة للاهتمام تصريح إحدى سيدات الأعمال بأنها بعد تجربة زواج غير ناجحة قررت البحث عن ذاتها بافتتاح مشروع يخدم المرأة السعودية وما زال المشروع قيد التطوير. وذكرت إحدى رائدات الأعمال والتي لها تاريخ طويل في هذا المجال بأن الصورة الذهنية عن المرأة السعودية تغيرت كثيراً في الأونة الاخيرة حيث أصبح المجتمع يثق بقدرات المرأة وامكاناتها.

يأتي في المرتبة الثانية الدافع المادي بمتوسط حسابي ٣,٩٠ وانحراف معياري ١,١١ ويعتبر ذا تأثير قوي أيضاً. مما لا شك فيه ان أحد أهم الأسباب الرئيسية لافتتاح أي مشروع لأي شخص هو البحث عن مصادر دخل اضافية وتحقيق ربحية من خلال هذه المشروعات. ومن خلال الحوار مع رائدات الأعمال من العينة المختارة اكدت الاغلبية بنسبة ٧٠٪ (١٤ سيدة) أن الدافع المادي خلف افتتاح المشروع لتحسين الدخل ورفع جودة الحياة. فقد ذكرت إحدى أفراد العينة والتي تخرجت من الجامعة منذ ٥ سنوات تقريباً بأنها عانت من عدم وجود دخل ثابت أو وظيفة ثابتة تؤمن لها المستقبل مما دفعها للتفكير جيداً في افتتاح مشروع صغير يحسن دخلها خصوصاً مع محدودية دخل الزوج وغلاء المعيشة.

كما ذكرت أخرى بأنها بالرغم من انها من عائلة "مرتفعة الدخل" إلا أنها قررت افتتاح مشروعها الخاص لتحقيق دخلها الخاص بها مما يؤكد ان الدافع المادي لا يقابل معنى " الحاجة " وانما يعكس غريزة الانسان لحب المال وزيادته. وكان رد إحدى السيدات سريعاً جداً " طبعاً أكيد" عند سؤالها ما إذا كان الدافع المادي خلف افتتاح المشروع. وقد يظن البعض ان تأثير الدافع بديهياً وأمرأ مفروغ منه ولكن تكمن أهمية الحوار مع أفراد العينة حول

الدافع المادي معرفة ما إذا كان المستوى المادي مؤثر أم لا واتضح بأن ٤٥٪ (٩ سيدات) من العينة لديهم مصادر دخل أخرى ومع ذلك قررن الدخول إلى عالم المشاريع. إضافة إلى أن نسبة ١٥٪ (٣ سيدات) كانت اجاباتهم بالنفي على سؤال الدافع المادي.

كما جاءت الدوافع الاجتماعية في المرتبة الثالثة بمستوى تأثير متوسط حيث اكدت ٦ من سيدات الأعمال (٣٠٪) أنهن من عائلة تمتلك المشاريع سواء الاب أو الزوج مما دفعهن لخوض التجربة. ذكرت إحدى رائدات الأعمال أن زوجها هو من حفزها لافتتاح مشروعها الخاص وادارته بنفسها حيث يوجد مشروع قائم لدى الزوج وهذا ما دفعها للأخذ برأيه، كما أوضحت بأن وجود شخص لديه خبره بجانبها ساعدها كثيراً في الإجراءات وتخطي مصاعب المراحل الأولى في افتتاح أي مشروع.

• نتائج اجابات السؤال الثاني: ماهي التحديات التي تواجه المرأة السعودية عند الدخول لعالم المشاريع والأعمال؟

اعتمدت الاجابة على هذا السؤال على استخدام طريقة تحليل التكرارات في الاجابات حيث تم حصر أبرز التحديات التي تواجه المرأة السعودية عند انشاء مشروعها، يوضح الجدول رقم (٥) نتائج الاجابة على هذا السؤال.

يشير الجدول (٤) إلى أن الافتقار إلى الدعم الإرشادي وتقديم الاستشارات أحد أهم وأبرز التحديات التي واجهت أفراد العينة بنسبة ١٠٠٪ (٢٠ سيدة) حيث أجبين جميعاً على هذا السؤال بأن هناك دعماً مالياً يقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن في أغلب الحالات يتعثر المشروع في بدايته مما يتطلب تقديم معونات غير مالية كالاستشارات والحلول للخروج من عثرات المشروع. وأشارت إحدى رائدات الأعمال بأنه لا يوجد جهة معينة واضحة لتقديم الدعم الاستشاري والموجود حالياً من المكاتب الاستشارية يعتبر باهض التكاليف لا يتناسب مع ظروف تعثر المشروع. ونادت أخرى بأن يكون هناك مظلة واحدة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة دعماً استشارياً أو غير مالي عموماً.

يأتي تحدي تعقيد الإجراءات اللازمة لإنشاء المشروع في المرتبة الثانية بنسبة ٩٥٪ (١٩ سيدة) حيث ذكرن أنهن احتجن إلى شهور كثيرة وقد تصل إلى سنة لإنهاء الإجراءات بين الدوائر الحكومية. والجدير بالاهتمام أن إحدى رائدات الأعمال والتي امضت ٢٠ سنة في عالم المشاريع ذكرت بأنها لم تعاني أبداً من تعقيد في الإجراءات في ذلك الوقت وهو الأمر المستغرب في ظل سعي حكومة المملكة للتحويل الرقمي لتسهيل وتسريع الإجراءات وهو أحد أهداف الرؤية. ويسؤال إحدى السيدات حول مدى الاستفادة من الخدمات الالكترونية المقدمة حالياً لإنهاء الإجراءات ردت بقولها ان هناك تطور كبير فعلياً في انجاز الإجراءات إلا أن بعض الإجراءات تتطلب وقتاً طويلاً لإنهائها مما يترتب عليه تكاليف كثيرة. وما لوحظ من اجابات العينة ان هناك نقلة كبيرة عموماً في خدمة السيدات في الدوائر الحكومية الا ان غياب التكامل بين الجهات المختلفة هو الذي يسفر عنه هذا التعقيد.

جدول (٥): التحديات التي تواجه المرأة السعودية عند دخولها عالم المشاريع

الترتيب	التحديات	التكرار	النسبة
١	افتقار الدعم الإرشادي والاستشارات	٢٠	١٠٠٪
٢	تعقيد الإجراءات اللازمة لافتتاح مشروع	١٩	٩٥٪
٣	ضعف الموارد المالية	١٨	٩٠٪
٤	صعوبة الحصول على كفاءات في بعض التخصصات لخدمة المشروع (محاسبة/ إدارة مالية/ هندسة.. الخ)	١٦	٨٠٪
٥	القوانين الحديثة في المملكة (القوانين الضريبية / رسوم العمالة الوافدة)	١٤	٧٠٪
٦	ضعف مصادر المعلومات	١٢	٦٠٪
٧	ارتفاع سعر الفائدة على قروض الدعم المقدمة من البنوك	٨	٤٠٪
٨	تحديات ذاتية (الخوف من الفشل/ ضعف الثقة.. الخ)	٥	٢٥٪
٩	تحديات مجتمعية (نظرة المجتمع/ رفض المجتمع.. الخ)	٣	١٥٪

وقد تشترط الجهة الداعمة شروطاً كثيرة لتقديم الدعم للمشروع. من أمثلة الشروط المطلوبة من الجهات الداعمة: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، المقابلة الشخصية، شرط نجاح المشروع وهو الأمر الذي علقت عليه إحدى السيدات بأن هذا الشرط صعب عليها أموراً كثيرة كون مشروعها كان متعثراً وترغب بالدعم المالي لإعادة هيكلة المشروع. وقالت أخرى " لو ان مشروعي ناجحاً ١٠٠٪ لما طلبت الدعم المالي".

يأتي تحدي ضعف الموارد المالية في المرتبة الثالثة بنسبة ٩٠٪ (١٨ سيدة) حيث يعتبر تمويل أي مشروع في بدايته من أصعب المعضلات فلا بد من توافر رأس مال كاف للمشروع بالإضافة إلى مبلغ لمواجهة المخاطر وهو الأمر الذي يصعب توافره إلى حد ما عند أغلب الأشخاص. ولهذا السبب تقدم البنوك قروض داعمة (بأسعار فائدة) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كما تقدم المؤسسات المجتمعية الغير ربحية قروض حسنة بدون أسعار فائدة لدفع عجلة هذه المنشآت والتي تساهم في نمو الاقتصاد المحلي خلال الفترة القادمة.

صعوبة الحصول على كفاءات في بعض التخصصات لخدمة المشروع احتل المرتبة الرابعة بنسبة ٨٠٪ (١٦ سيدة). ويعتبر من أهم الصعوبات التي تحدث فيها رائدات الأعمال حيث اشارت إحدى السيدات انها اضطرت للقيام بكل المهن عند قيام المشروع سواء كان محاسبة أو ادارة أو موارد بشرية لعدم توفر الكفاءات أو بالأحرى ارتفاع اجور المهن والتي لا تستطيع تغطيتها في مراحل المشروع الأولية. فوجود محاسب مصرح له للمشروع على سبيل

المثال يكلفهن الكثير. الأمر الذي أكدته سيدة أخرى بأنها بحاجة إلى محاسبين متمرسين ولكنها لم تجد الا من فئة الاجانب والمجال الذي تعمل فيه يشترط شرط السعودية في المهن مما شكل لها صعوبات في إجراء العمليات المحاسبية بإتقان إلى ان استطاعت النهوض بالمشروع ومن ثم تعيين محاسبين مهنيين. وذكرت أخرى ان سبب تعثر مشروعها هو عدم وجود محاسب للمشروع واعتقادها أن بإمكان أي شخص القيام بالمهمة مما أدى إلى التدهور المالي للمشروع. لا سيما أن أغلب التحديات يوجد لها حلول حالياً بفضل دعم الدولة وسعيها لتحقيق الرؤية حيث تم إنشاء منصات تربط بين رواد الأعمال وأصحاب المهن أو المرشدون مثل منظومة الريادة السعودية^٧ إلا أن تفعيل تحقيق الاهداف المرجوة من قبل هذه الجهات يمكن ان يكون هو السبب وراء هذا التحديات. كما ان ضعف عملية الحصول على المعلومات تعد سبباً من أسباب وجود الفجوة بين رواد الأعمال والجهات المعنية. حيث ان معظم أفراد العينة أكدوا بأنهم لا يعلمون عن وجود هذه المنصات عند اخبارهم عنها. وهنا يمكن الربط بين هذا الأمر وعقبة ضعف مصادر المعلومات والتي شكلت ٦٠٪ (١٢ سيدة) واحتلت المرتبة السادسة في ترتيب التحديات حيث ذكرنا ان الحصول على معلومات كافية عن خطوات البدء بمشروع إلى ان يتم افتتاحه فعلياً يعتبر امراً صعباً وغير واضح لهم. ووصفت إحدى سيدات الأعمال ان الإجراءات تتسم "بالضبابية" وعانت كثيراً للحصول على معلومات تفيد بها في افتتاح مشروعها قبل خمس سنوات. ومما لا شك فيه ان ما تقوم به هيئة منشآت^٨ في الأونة الأخيرة هو الحل المناسب لهذا التحدي حيث نظمت العديد من الفعاليات المسماة "بيان" في مختلف المناطق لتوعية رواد الأعمال واطاحة الفرصة لهم لمقابلة ممثلين من كل الجهات المعنية.

كما أشارت ١٤ سيدة أعمال (٧٠٪) إلى أن القوانين الحديثة في المملكة مثل قانون فرض الضرائب وقانون الرسوم على العمالة الوافدة تؤثر على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد يكون التأثير اقوى في حالة المشاريع التي لها سنين طويلة حيث ذكرت إحدى رائدات الأعمال أنها اضطرت إلى استبدال العمالة الوافدة بأخرى سعودية الأمر الذي حتم عليها زيادة الاجور. كما ان بعض العمال الاجانب تركن العمل بسبب فرض الرسوم على عوائلهن. كما ذكرت أخرى بان قانون الضرائب حتما سيؤثر على ربحية مشروعها بعد انتهاء فترة الاعفاء. والجدير بالذكر ان رائدات الأعمال في المجال التعليمي (٦ سيدات) لا يعانين من هذه القوانين حيث تتحمل الدولة فواتير الضرائب على المؤسسات التعليمية كما ان نسبة السعودة تكاد تكون ١٠٠٪.

يأتي في المرتبة السابعة تحدي ارتفاع سعر الفائدة على قروض الدعم المقدمة من البنوك. فقد ذكرت إحدى سيدات الأعمال بأن سعر الفائدة يؤدي إلى تعثر المشروع وزيادة الاقتراض. كما اكدت بأنها حصلت على قروض متتالية لعدم مقدرتها على سداد الدين والمشروع لم يحقق ارباحه المرجوة حتى الان. وتعتبر هذه الصعوبة محدودة بأولئك السيدات اللاتي يلجئن للبنوك المحلية للاقتراض، حيث انه من المتوقع أن البنوك تضع هامش ربح عال على قروضها المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن ظهور جهات متخصصة غير ربحية في الأونة الأخيرة هدفها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على غرار صندوق المئوية وباب رزق جميل وغيرها من الهيئات الداعمة ساعد في الحد من استغلال البنوك لحاجة اصحاب المشاريع. وذكرت إحدى رائدات الأعمال الناجحات بأنها استفادت من صندوق المئوية وبدأت مشروعها في المجال التعليمي ولم تعاني من قروض البنوك المحلية. تأتي التحديات الذاتية والاجتماعية في اخر القائمة بنسبة ٢٥٪ و ١٥٪ على التوالي. فقد ذكرت بعض رائدات الأعمال أن عوامل مثل الخوف من الفشل وضعف الثقة قد تؤثر على نجاح المشروع حيث أن الأمر يتطلب حد من المخاطرة. كما أن المجتمع له دور كبير في التأثير على صاحب المشروع سواءً سلباً أو إيجاباً.

• نتائج اجابات السؤال الثالث: ما دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مستويات التمكين للمرأة السعودية؟

تضمنت الاجابات على السؤال الثالث الاجابة بنعم أو لا وتم اتباع طريقة تحليل التكرارات لثلاث أنواع من التمكين؛ أولاً: التمكين الشخصي ويتضمن مدى تأثير المشاريع على الجوانب الشخصية لرائدة الأعمال السعودية وتم تحديد ثلاث مؤشرات لهذا الجانب وهي (١) الخبرة العملية الادارية، (٢) تطوير المهارات الذاتية و(٣) قوة الشخصية. ثانياً: التمكين الاقتصادي ويتضمن مدى مساهمة المشروع في تمكين المرأة السعودية اقتصادياً من خلال ثلاث مؤشرات وهي (١) تحسين الدخل، (٢) توظيف الشباب السعودي و(٣) تحسين جودة الحياة (الرفاهية)، ثالثاً: التمكين الاجتماعي بأن يكون لرائدة الأعمال السعودية دور في خدمة المجتمع من خلال مؤشرين وهي (١) تطوير وتحسين تعليم الابناء، (٢) تقديم برامج خدمة مجتمعية.

اظهرت نتائج الاجابات (جدول ٦) ان للمشاريع دور مهم في تعزيز هوية المرأة السعودية ورفع مستوى الثقة بقدراتها سواء من حيث نظرتها لنفسها أو نظرة المجتمع المحيط لها، حيث اجابت ١٩ سيدة أعمال بنسبة عالية جدا (٩٥٪) بأن دخولها لعالم المشاريع عزز من شخصيتها وثقتها بإمكاناتها وقدراتها. كما أظهرت النتائج أن افتتاح المشروع ساهم أيضاً في تطوير المهارات القيادية لرائدات الأعمال حيث أكدت ١٤ سيدة بنسبة (٧٠٪) بأنهم يدرن مشاريعهن بأنفسهن مما عزز المهارات القيادية اللازمة لإدارة أي مشروع. على سبيل المثال ذكرت إحدى رائدات الأعمال أنها لم ترى النجاح الفعلي لمشروعها الا بعد أن قامت بإدارته بنفسها والوقوف على كل التفاصيل بعد ان تعلمت الكثير من ادارتها لمشروعها واكتسبت الخبرة اللازمة. كما اجابت تقريبا نصف

^٧ منصة تربط بين أطراف منظومة ريادة الأعمال في المملكة بهدف دفع عجلة نمو ريادة الأعمال فيها. <https://seelab.sa.com/ar>

^٨ أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام ٢٠١٦، وتتلخص أهدافها بتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات

العالمية. <https://www.monshaat.gov.sa/ar>

المشاركات بنسبة ٥٥٪ بأن افتتاح مشروعها الخاص بها لعب دوراً مهماً في تحسين المهارات الذاتية المختلفة مثل مهارات الاتصال، حل المشكلات والابتكار وغيرها من المهارات. ويمكن القول هنا أن دخول المرأة لعالم المشاريع يحقق بدرجة كبيرة التمكين الشخصي لها حيث تمثل الاجابات بنعم على سؤال التمكين الشخصي في الثلاث مؤشرات نسبة أعلى من ٥٠٪.

جدول (٦): دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مستويات التمكين للمرأة السعودية

نوع التمكين	المؤشرات	نعم	لا	النسبة
التمكين الشخصي	• افتتاح المشروع له دور في تعزيز هوية المرأة السعودية وزيادة مستوى الثقة بقدراتها	١٩	١	٩٥٪
	• افتتاح المشروع له دور في تطوير المهارات القيادية لدى المرأة السعودية	١٤	٦	٧٠٪
	• افتتاح المشروع له دور في تحسين المهارات الشخصية اللازمة لرائدة الأعمال	١١	٩	٥٥٪
التمكين الاقتصادي	• ساهم المشروع في تحسين دخل الاسرة	١٦	٤	٨٠٪
	• يساهم المشروع في توظيف الشباب السعودي	١٦	٤	٨٠٪
	• ساهم المشروع في تحسين جودة الحياة	١٤	٦	٧٠٪
التمكين الاجتماعي	• ساهم المشروع في تحسين جودة تعليم الابناء	١١	٩	٥٥٪
	• يساهم المشروع في الخدمة المجتمعية	٨	١٢	٤٠٪

فيما يخص التمكين الاقتصادي، فقد أشارت النتائج إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحسين دخل الاسرة، حيث اجابت ١٦ سيدة أعمال بنسبة (٨٠٪) إن المشروع يحقق أرباح تساهم في تحسين الدخل وتنوعه. والجدير بالذكر أن الاربع مشاريع المتبقية تعتبر متعثرة حيث أكدت مالكات هذه المشاريع على أهمية تقديم الدعم اللازم للمشاريع في حال التعثر مثل الدعم الاستشاري أو التمويلي أو الدعم بالكوادر البشرية المؤهلة للهبوض بالمشروع وحمايته من الفناء. يأتي بنفس التأثير دور المشروع في توظيف شباب وشابات سعوديين حيث بلغت الاجابات بنعم ١٦ اجابة بنسبة (٨٠٪) وأكد سيدات الأعمال حرصهن على دعم وتوظيف الشباب السعودي لتحقيق رؤية الوطن والتي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتخفيض البطالة. كما يأتي بالمرتبة الثالثة مدى مساهمة المشاريع في تحسين جودة الحياة بشكل عام والمقصود هنا تحقيق مستويات من الرفاهية مثل امتلاك السكن، السفر والترفيه واقتناء السلع الكمالية أو الفاخرة. حيث ذكرت ١٤ سيدة أعمال (٧٠٪) بأن جزء من دخل المشروع يخصص للسفر والترفيه، وأكدت إحدى رائدات الأعمال بأنها لم تقتني سلع كمالية مثل الذهب والمجوهرات إلا بعد نجاح مشروعها. كما أشار البعض إلى أنهم يعتبرن أنفسهم انتقلن بأسرهن إلى طبقة اجتماعية أعلى بعد افتتاح المشروع بسنوات. الامر الذي يؤكد ان المشاريع الناجحة حتما لها دور تنموي اقتصادي يساهم في تحسين جودة الحياة والتي تعتبر أحد أهم اهداف رؤية ٢٠٣٠.

وأشارت الاجابات على النوع الثالث من أنواع التمكين وهو التمكين الاجتماعي بأن ما نسبته ٥٥٪ من المشاركات يؤيدن أهمية المشروع ومساهمته في تحسين جودة تعليم الابناء مؤكدات بأن أبنائهن يرتادون مدارس خاصة أو عالمية ذات جودة عالية أو أنهم يخصصن مبالغ لتعليم الابناء خارج المملكة في فترة العطلات الصيفية. وتؤكد نسبة الاجابات بأن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة لسيدات سعوديات يساهم في زيادة مشاركتها وتمكينها في محيطها الاسري والاجتماعي. أما على الصعيد المجتمعي وخدمة مجتمعها فقد أشارت الاجابات إلى ان عدد ٨ رائدات أعمال لديهن وعي بضرورة مشاركة المشروع في تقديم خدمات مجتمعية وقمن فعلاً بتقديم وتنظيم ملتقيات توعوية أو خيرية لمجتمعاتهن. كما نوهت إحدى المشاركات بأنها اخذت على عاتقها عقد دورات تدريبية لسيدات من المجتمع في القيادة الادارية وتطوير الذات ومواضيع عدة.

الخاتمة والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستويات تمكين المرأة بأنواعها. ولتحقيق الهدف المنشود تم استخدام الأسلوب الكمي والنوعي كلاهما لإجراءات الدراسة واستخلاص النتائج. اعتمد الأسلوب الكمي على مسح عينة مكونة من ٢٤٩ مشروع مملوك بواسطة سيدات سعوديات وتم الحصول على العينة من خلال برنامج كفالة والذي يقدم دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. هدف الأسلوب الكمي إلى التعرف على ملامح عملية دعم المشاريع ومحدداتها والعوامل المؤثرة عليها، كما يهدف التحليل الاحصائي إلى معرفة مواصفات رائدات الأعمال من النواحي الاجتماعية والتعليمية وأنواع القطاعات التي تفضل المرأة السعودية الدخول إليها والاستثمار من خلالها. أما استخدام الأسلوب النوعي فقد اعتمد على أسلوب المقابلة الشخصية مع ٢٠ رائدة أعمال من مختلف مناطق المملكة. وتم الإجابة على الأسئلة الثلاثة الرئيسية للدراسة. وخلصت النتائج النوعية الخاصة بالمشروع الأول وهو دراسة المحفزات التي تدفع المرأة السعودية للدخول إلى عالم المشاريع ان الدوافع النفسية والمادية لها تأثير قوي في تحفيز سيدات الأعمال للبدء في مشاريعهن الخاصة بهن. أما نتائج الإجابة على السؤال الثاني للدراسة وهو التحديات التي تواجه المرأة السعودية عند دخولها لعالم المشاريع فقد تصدر "الافتقار إلى الدعم الإرشادي والحصول على الاستشارات التي تدعم المشروع" قائمة التحديات، يليه تعقيد الإجراءات الحكومية وضعف الموارد المالية وصعوبة الحصول على كفاءات مهنية في بعض التخصصات.

أشارت نتائج الإجابات على السؤال الثالث وهو مدى تأثير المشروع على مستويات تمكين المرأة الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي إلى أهمية تأثير المشروع على تمكين المرأة الشخصي من حيث التأثير على السمات الشخصية والقيادية للمرأة بنسبة إجابات (نعم) تفوق ٥٠٪ في الثلاث المؤشرات المستخدمة. لا يقل أهمية كون المشروع عامل مؤثر رئيس في تمكين المرأة اقتصادياً من حيث تحسين دخل الأسرة والمساهمة في توظيف الشباب السعودي وتحسين جودة الحياة بشكل عام. أما بالنسبة لدور المشروع في تمكين المرأة اجتماعياً من حيث تحسين تعليم الأبناء وتقديم الخدمات المجتمعية فكانت الإجابات بنعم أقل من نسبة ٥٠٪.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بعدة توصيات تساهم في النهوض بتمكين المرأة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- إنشاء مظلة ارشادية تقدم دعم استشاري أو تدريبي للمشروعات في حال تعثرها أو مرورها بالمصاعب خصوصاً في المرحلة الأولى لتأسيس المشروع. ففي اليابان على سبيل المثال أنشأت عدة جهات لتقديم مثل هذا النوع من الدعم للمشروعات الصغيرة (العبادي، ٢٠١٥).
- تفعيل دور الجهات المقدمة للدعم بشكل أكبر وأيضاً المعلومة إلى الشريحة المستهدفة من رواد الأعمال من خلال ربط جميع الجهات المقدمة لأي نوع من الدعم بالمظلة الارشادية.
- إنشاء منصة تربط رواد الأعمال بأصحاب الكفاءات المختلفة من الشباب السعودي لتسهيل عملية البحث عن أي كفاءة والتواصل معها. مع الأخذ بالاعتبار أهمية دعم الدولة في هذا الجانب من حيث دعم رائدة الأعمال بجزء من أجور هذا الكفاءات خصوصاً المرتفعة منها.
- عقد المؤتمرات والملتقيات على غرار "بيان" المقدم من خلال منشآت والتي تخدم رواد الأعمال وتساهم في رفع الوعي لديهم وتقديم المعلومات اللازمة لهم وتعريفهم بالمنصات الموجودة حالياً.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. البنك الدولي، تقرير المرأة، أنشطة الأعمال والقانون (٢٠١٨) متوفر على الرابط التالي: [file:///C:/Users/Halre/AppData/Local/Packages/Microsoft.MicrosoftEdge_8wekyb3d8bbwe/TempState/Downloads/9781464812521%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Halre/AppData/Local/Packages/Microsoft.MicrosoftEdge_8wekyb3d8bbwe/TempState/Downloads/9781464812521%20(1).pdf)
٢. الحموري، اميرة. (٢٠١٧). "دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية: ٢٥ (٣): ٢٥٤-٢٦٩.
٣. سلامي، منيرة و ببة، أيمن. (٢٠١٣). " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية: ٢(٣): ٤٧-٧١.
٤. بن شلهوب، هيفاء. (٢٠١٥). "أبعاد تمكين المرأة السعودية"، المجلة العربية للدراسات الامنية: ٣٣ (٧): ٣-٤٠.
٥. العبادي، سمير. (٢٠١٥). المشروعات الصغيرة الممولة وأثرها التنموي. مركز الكتاب الأكاديمي، عمان: الأردن.
٦. آل عوض، نجلاء صالح. (٢٠١٤). "معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية"، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض.
٧. الوقفي، علي، وقواسمة، فريد. (٢٠١١). "واقع المشروعات الصغيرة من وجهة نظر القائمين عليها، دراسة ميدانية على عدد من المشروعات الصغيرة في محافظة اربد، الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية: ١٢ (٢٤): ١٠٧-١٣٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- [1] Addae-Korankye. A. & Abada. A. (2017). "Microfinance and women empowerment in madina in accra, ghana". Asian Economic and Financial Review, 7(3): 222-231, <https://doi.org/10.18488/journal.aefr/2017.7.3/102.3.222.231>
- [2] Argyle. M. (2008). "Social encounters: Contributions to social interaction". Aldine Transaction.
- [3] Cohoon. J.M., Wadhwa. V. & Mitchell. (2010). "The anatomy of an entrepreneur successful women entrepreneurs different from men?" Kauffman the Foundation of Entrepreneurship.
- [4] Dangol. R. (2010). "Women Empowerment through Income Generation Programme at village Development Committee in Lalitpur District of Nepal" Published Thesis for Masters of Public Policy and Governance Programme, Department of General and Continuing Education.
- [5] Duflo. E. (2012). "Women Empowerment and Economic Development". Journal of Economic Literature. 50(4): 1051-1079, <https://doi.org/10.1257/jel.50.4.1051>

- [6] Holsti. O. R. (1969). *Content analysis for the social sciences and humanities*, Reading, MA: Addison-Wesley.
<http://documents.worldbank.org/curated/en/435331468127174418/pdf/322040World0Development0Report02006.pdf>
- [7] Islam. M.A., Siddiqui. M., Hossain. F. & Islam. M.R. (2014). "Micro Credit: The Empowerment of Women". *Business and management Horizons*, 2(1): 17.
- [8] Kabeer. N. (1999). "Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment". *Development and change*, 30(3), 435-464, <https://doi.org/10.1111/1467-7660.00125>
- [9] Kabeer. N. (2012). "Women's Economic Empowerment and Inclusive Growth: Labor Markets and Enterprise Development" SIG working paper No 2012/1DFID/ISDRC
- [10] Mohanty. A. (2004). "Women in Management of Micro enterprises. Problems & Prospects". *Journal of Social Sciences*. 8(3): 245-251, <https://doi.org/10.1080/09718923.2004.11892421>
- [11] Nagaraja. B. (2013). "Empowerment of women in India: A critical analysis". *Journal of Humanities and Social Science*, 9(2): 45-52.
- [12] Saqib. N, Aggarwal. P. & Rashid. S. (2016). "Women Empowerment and Economic Growth: Empirical Evidence from Saudi Arabia". *Advances in Management and Applied Economics*, 6(5): 79-92.
- [13] The Millennium Development Goals Report (2015). available online at: [http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%201\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf)
- [14] World Development Report (2006). "Equity and Development", World Bank Publication. Available online at:
- [15] World Development Report (2006). "Gender Equality as Smart Economics": A World Bank Group Gender Action Plan.



The Impact of Supporting Medium and Small Enterprises on the Levels of Empowering Saudi Women: Reality and Challenges (An Exploratory Study in light of 2030 Vision)

Hind Abdullah Al-Reqib

Assistant Accounting Professor, College of Business Administration, Taif University, KSA
h.alreqib@tu.edu.sa

Received Date : 9/3/2020

Accepted Date : 22/4/2020

DOI : <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.8.3.10>

Abstract: The study aimed to investigate the impact of supporting small and medium enterprises (SMEs) on different levels of the women's empowerment. The study used the statistical analysis that is based on secondary data obtained from "Kafala" initiative as one of the supporting agencies for SMEs in the Kingdom. The study also used qualitative approach based on interviewing 20 Saudi female entrepreneurs from different regions in the Kingdom. Findings indicated that women in Saudi Arabia are driven by psychological and material motives when establishing new business. Results also showed that supported ventures mostly contribute to the personal and economic empowerment for female entrepreneurs with a positive response exceeding 50% in all indicators. Results also showed modest evidence of the impact of SMEs on social empowerment with a positive response below the 50% in all indicators.

Keywords: Women empowerment; SME; Vision 2030.

References:

- [1] Al'bady, Smyr. (2015). *Almshrw'at Alsghyrh Almmwlh Wathrha Altnmwy. Mrkz Alktab Alakadymy, 'man: Alardn.*
- [2] Al 'wd, Njla' Salh. (2014). "M'wqat Tmkyn Almrah Mn Hqwqha Alqanwnyh Fy Almmkh Al'rbyh Als'wdyh", Mrkz Alabhath Alwa'dh Fy Albhwth Alajtmayh Wdrasat Almrah, Jam't Alamyh Nwrh Bnt 'bd Alrhmn, Alryad.
- [3] Addae-Korankye. A. & Abada. A. (2017). "Microfinance and women empowerment in madina in accra, ghana". *Asian Economic and Financial Review*, 7(3): 222-231, <https://doi.org/10.18488/journal.aefr/2017.7.3/102.3.222.231>
- [4] Argyle. M. (2008). "Social encounters: Contributions to social interaction". Aldine Transaction.
- [5] Albnk Aldwly, Tqyr Almrah, Anshth Ala'emal Walqanwn (2018) Mtwfr 'la Alrabt Altaly: File:///C:/Users/Halre/Appdata/Local/Packages/Microsoft.Microsoftedge_8wekyb3d8bbwe/Tempstate/Downloads/9781464812521%20(1).Pdf
- [6] Cohoon. J.M., Wadhwa. V. & Mitchell. (2010). "The anatomy of an entrepreneur successful women entrepreneurs different from men?" Kauffman the Foundation of Entrepreneurship.
- [7] Dangol. R. (2010). "Women Empowerment through Income Generation Programme at village Development Committee in Lalitpur District of Nepal" Published Thesis for Masters of Public Policy and Governance Programme, Department of General and Continuing Education.
- [8] Duflo. E. (2012). "Women Empowerment and Economic Development". *Journal of Economic Literature*. 50(4): 1051-1079, <https://doi.org/10.1257/jel.50.4.1051>
- [9] Alhmwry, Amyrh. (2017). "Dwr Almshrw'at Alsghyrh Fy T'zyz Msharkh Almrah Fy Tnmyt Almjtm'at Almhlyh Fy Almmkh Al'rbyh Als'wdyh", Mjlt Aljam'h Aleslamyh Ldrasat Altrbwyyh Walnfsyh: 25 (3): 254-269.
- [10] Holsti. O. R. (1969). *Content analysis for the social sciences and humanities*, Reading, MA: Addison-Wesley.

<http://documents.worldbank.org/curated/en/435331468127174418/pdf/322040World0Development0Report02006.pdf>

- [11] Islam. M.A., Siddiqui. M., Hossain. F. & Islam. M.R. (2014). "Micro Credit: The Empowerment of Women". Business and management Horizons, 2(1): 17.
- [12] Kabeer. N. (1999). "Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment". Development and change, 30(3), 435-464, <https://doi.org/10.1111/1467-7660.00125>
- [13] Kabeer. N. (2012). "Women's Economic Empowerment and Inclusive Growth: Labor Markets and Enterprise Development" SIG working paper No 2012/1DFID/ISDR
- [14] Mohanty. A. (2004). "Women in Management of Micro enterprises. Problems & Prospects". Journal of Social Sciences. 8(3): 245-251, <https://doi.org/10.1080/09718923.2004.11892421>
- [15] Nagaraja. B. (2013). "Empowerment of women in India: A critical analysis". Journal of Humanities and Social Science, 9(2): 45-52.
- [16] Saqib. N, Aggarwal. P. & Rashid. S. (2016). "Women Empowerment and Economic Growth: Empirical Evidence from Saudi Arabia". Advances in Management and Applied Economics, 6(5): 79-92.
- [17] Bn Shlhwb, Hyfa'. (2015). "Ab'ad Tmkyn Almrah Als'wdyh", Almjhlh Al'rbyh Lldrasat Alamnyh: 33 (7):3-40.
- [18] Slamy, Mnyrh W Bbh, Ayman. (2013). " Alm'ssat Alsghyrh Walmtwsth Kadah Ltmtkyn Alaqtady Llmrah Fy Aljza'r", Mjlt Ada' Alm'ssat Aljza'ryh:2(3):47-71.
- [19] The Millennium Development Goals Report (2015). available online at: [http://www.un.org/millenniumgoals/2015 MDG Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%201\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015%20MDG%20Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf)
- [20] World Development Report (2006). "Equity and Development", World Bank Publication. Available online at:
- [21] World Development Report (2006). "Gender Equality as Smart Economics": A World Bank Group Gender Action Plan.
- [22] Alwqfy, 'ly, Wqwasmh, Fryd. (2011). "Waq' Almshrw'at Alsghyrh Mn Wjht Nzr Alqa'myn 'lyha, Drash Mydanyh 'la 'dd Mn Almshrw'at Alsghyrh Fy Mhafzt Arbd, Alardn, Mjlt Al'lwm Alajtma'yh Walansanyh: 12(24): 107-130.